

(التجربة اليابانية التنموية وامكانية
الاستفادة منها عراقياً)

م. د. نغم نذير شكر

قسم الدراسات الاستراتيجية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

ابتداءً، تحتل اليابان مركزاً متميزاً على المستويين الآسيوي والعالمي، فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني التي تنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمي. النظام السياسي السائد في اليابان هو نظام برلماني والمبادئ الأساسية التي يستند إليها هذا النظام قد تضمنها الدستور الياباني لعام ١٩٤٧. وفي الواقع إن اليابان قد بدأت أولى خطواتها نحو الديمقراطية بإصدار دستور الميجي عام ١٨٨٩، وقد كان ذلك بسبب تأثير اليابان في نهاية القرن التاسع عشر بتجارب عدد من الدول الأوروبية ولا سيما التجربة البروسية. ولما كانت أوروبا في تلك الفترة في أوج عصرها الليبرالي، فقد كان النموذج الديمقراطي الليبرالي هو ما اختارته اليابان، الأمر الذي دفعها إلى اقتباس العديد من المفاهيم القانونية والسياسية والبيروقراطية من النموذج البروسي، بما في ذلك أعداد الدستور الأول لليابان وهو دستور الميجي لعام ١٨٨٩.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بناء النظام الديمقراطي ظل غير مكتمل حتى جاءت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واحتلال قوات الحلفاء لها، وتم فرص نظام سياسي جديد يستند إلى الديمقراطية البرلمانية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وتتنوع الآراء والاتجاهات السياسية. ونجحت اليابان في حينها في إقامة نظام ديمقراطي برلماني بخصائص يابانية الأمر الذي جعل تجربتها الديمقراطية تتميز بخصوصيتها وتفردتها عن التجارب الأخرى المماثلة التي أرادت لها الولايات المتحدة والغرب عموماً.

بينما نجد أن بعض الدول النامية ومن ضمنها العراق على رغم ما لديها من ثروات بشرية وطبيعية كبيرة لكنها غير قادرة على استثمارها وتعيش أوضاعاً اقتصادية واجتماعية غير متطورة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:

ما هو السر في نجاح تجربة اليابان الاقتصادية؟

وما الأسس والمعايير التي قامت عليها؟

وهل يمكن الاستفادة من هذه التجربة في العراق

بهدف النهوض والتطور سياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً؟

لذلك تتطرق فرضية البحث من ما يلي:

(استطاعت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ان تنهض من جديد، وان تحقق تجربة تحديث سياسي جعلها تشهد تبدلات جذرية من الفقر الى الغنى ومن سيطرة الحكم العسكري الى الدولة المنزوعة السلاح ومن التخلف الى التكنولوجيا الاكثر تطورا في العالم، ومن الانغلاق والعزلة وذهنية سكان الجزر الى الانفتاح على ثقافات عصر العولمة.

فكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة الحديثة سياسيا بل وحتى اقتصاديا واجتماعيا لان عملية دراسات النظام تتناول جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الثقافية، لغرض بناء نظام سياسي جديد في العراق يقوم على ممارسة السلطة بشكل سليم من خلال موقع المواطنة والعمل المؤسساتي السلمي الذي يجعل من خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه والمطالبة بحقوقه فضلا عن ادوار انسانية اخرى، هدفا ساميا في اطار النظم والقوانين المتفق عليها).

لقد ساهمت تجربة التحديث اليابانية المعاصرة في بناء دولة يابانية قوية اصبحت عند مطلع القرن الحادي والعشرين تمتلك الكثير من المال والسلطة لابقاء اليابان في واجهة الدول العصرية وهي تطبع القرن الحالي ببعض سمات تجربتها في التحديث الذي يوازن بشكل رائع ما بين الاصلية والمعاصرة. لذلك تنبأ بعض الباحثين بان اشعاع تجربة التحديث اليابانية المستمرة سيكون قويا في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين والذي قد يتحول الى العصر الذهبي لليابان بعد ان اصبحت العلاقات التجارية هي القاعدة الصلبة لتعزيز الروابط بين الدول. وتبحث اليابان اليوم عن موقع لها في النظام العالمي الجديد يجعلها قادرة على تطوير تجربتها المتميزة في التحديث السلمي بما يتلاءم مع متطلبات عصر العولمة. لكنها تشكو فعلا من غياب قيادة سياسية قادرة على اقناع الشعب الياباني بان لديها القدرة على نقل البلاد من حالة التبعية العسكرية والى حد ما السياسية للولايات المتحدة الامريكية. فبمقدورها ان تكون واحدة من القوى العظمى في النظام العالمي الجديد، وان تكون بموقع الفاعل في الوحدة الاسيوية.

ويمكن الاشارة، الى ان من الممكن الا تكون اليابان قد اقامت أي علاقة حميمة عارمة مع أي من بلدان الشرق الاوسط، لكن في الوقت ذاته لم يحدث أي انشقاق حاد بينها وبين بلدان الشرق الاوسط. وتاسيسا على تلك الوضعية فانه من المؤكد ان بلدان الشرق الاوسط ستظل تنتظر الى اليابان كصديق نظري "افلاطوني" أي بمعنى اخر فان اليابان تعيش في عقول الشرق اوسطيين، لكن ليس في قلوبهم.

ومن جانب اخر، فقد شكل لفترات طويلة، التحدي الداخلي الاكبر في مدى قدرة "الحزب الديمقراطي" على الحد من نفوذ البيروقراطية اليابانية، التي تعتبر الركيزة الاساسية لنهضة

اليابان. في وقت اعد البيروقراطيون ملفات خاصة لجميع القيادات السياسية، في المعارضة والسلطة، من اصحاب السجلات الحافلة بالفساد المالي والاخلاقي. وزعماء الحزب المنتصر ليسوا بعيدين عن الفساد ونسبة كبيرة منهم هم من ابناء قيادات سياسية كانت فاعلة جدا في الحزب الليبرالي الديمقراطي المهزوم. فقد تاسس "الحزب الديمقراطي" عام ١٩٩٦ من رحم "الحزب الليبرالي الديمقراطي" الذي ضم على الدوام مجموعات عدة في داخله تتعاون وتتنافس بهدف الوصول الى السلطة. وبالإضافة الى الاشتراكيين الديمقراطيين، دخل الحزب شخصيات كانت تنتمي الى تيارات سياسية عدة تبحث عن دور سياسي بعد ان اغلق الحزب الحاكم في وجهها ابواب السلطة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استأثرت التجربة اليابانية باهتمام واسع في الخطاب النهضوي المعاصر، في محاولة للمقارنة بين النهضتين اليابانية والعربية، حيث ظلت اليابان تصنع الحدث التاريخي صناعة تبحث على الاعجاب والتقدير، فقد انقذت نفسها من فعل "الانقراض الحضاري" الذي لم تتج منه الحضارات العاتية، كما استثمرت انسانها وشبابها في سيرتها النهضوية المركبة، فكان في مستوى الامل المنقذ من حالات الانهيار الاجتماعي والفشل الاقتصادي والصدمة النفسية لمخلفات الحرب العالمية الثانية، حيث استطاع اليابانيون تأسيس التوازن الصعب والدقيق بين النهضة الاقتصادية الشمولية والقيم الايجابية والروحية في التراث التقليدي، الامر الذي انتج معه تركيب مبدع بين قيم الاصالاة ومتطلبات الحداثة، من ابرز مقومات النهضة في اليابان منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، حاميا بذلك المجتمع الياباني من سلبيات عصر العولمة المتغولة الساعية الى تدمير التراث الثقافي للشعوب وابداء الخصوصيات وتمييط العالم. ومن ناحية اخرى فالرؤية اليابانية تختلف عما هو سائد في الغرب من شكل العلاقة بين الفرد والعائلة، وبين الشركة والعمل والدولة

لقد نجحت النهضة اليابانية في اقامة التوازن بين التراث والمعاصرة. وكانت محور كثير من المؤتمرات الثقافية التي انعقدت بين العرب واليابانيين. وهي سمة بارزة في جميع تجارب التحديث الاسيوية التي لم تقيم التعارض بين ايجابيات تراث الماضي وضرورات الانفتاح التام على الثقافات العصرية والتكنولوجية المتطورة من اجل المجتمعات العربية وبناء مستقبل مشرق لشعوبها.

وعليه، فان الحاجة ملحة اليوم اكثر من أي وقت مضى، الى وعي اهمية "التأسيس العلمي للنهضة" التي دعا لها المفكر سمير ابو زيد في مشروعه الفكري الرائد: (العلم والنظرة العربية الى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة)، اذ لا يمكن لاي مجتمع ان يحقق نهضة حضارية الا انطلاقا من اسس فكرية وثقافية يشترك في تحقيقها وبنائها غالبية افراد

المجتمع. وهذه الاسس لها مستويات ثلاثة، الاول يعبر عن نظرتنا واعتقاداتنا الاساسية والكلية عن العالم وهو ما يمكن التعبير عنه بمفهوم "النظرة الى العالم" والثاني يعبر عن التصورات العقلية او الفلسفية التي هي مناط التوافق او الاختلاف المجتمعي، والثالث يعبر عن تصوراتنا للسلوب او الوسيلة التي يحيا من خلالها افراد المجتمع في الواقع، انشطتهم الواقعية وانتاجهم المادي والمؤسسات التي يقيمونها وشبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من احتلال امريكي البداية لاعادة النظر في النظام السياسي الذي نتج عنه هزيمة منكرة لليابان وتدمير للبنى التحتية واستعمال السلاح النووي ضد مدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناكازاكي، الى جانب انهيار الوضع الاقتصادي، فكانت سنة ١٩٤٥ نقطة الانطلاق للتجربة اليابانية الجديدة واعادة بناء البنى التحتية للمجتمع الياباني، ورافق ذلك انفتاح اليابان على التكنولوجيا الامريكية والاوربية، والافادة منها وتطويرها بما يخدم المجتمع الياباني.

واتسمت التجربة اليابانية في ادارة عملية التنمية بمحورية دور الدولة في كافة مراحل التخطيط والقيادة والتوجيه لعملية صنع القرار من خلال سياسات تدخلية شديدة المركزية قامت على ادماج الشركات الكبرى في جهازها البيروقراطي. ومع تسعينات القرن العشرين، اصبح دور الدولة تقتصر على التنسيق والتحويل والشراكة والمشورة وتغيرت نظرة المواطن للحكومة، حيث تراجع مستوى الثقة في الحكومة واجهزتها وتنامت النزعة نحو المبادرة الفردية والعمل الاهلي التطوعي عبر المنظمات غير الحكومية.

وتتمتع اليابان والدول العربية والاسلامية بتجربة غنية من التعايش بين الثقافات واحترام التنوع والاختلاف طوال قرون عدة. ففي داخل كل منها زخم هائل من التنوع الانساني والثقافي يساعد على الحوار مع الثقافات الاخرى في زمن العولمة على قاعدة التفاعل الايجابي مع التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية. ومع ان المجتمع الياباني متجانس الى حد بعيد، الا انه يواجه اليوم مسألة التعايش مع الوافدين اليه من جذور ثقافية متنوعة. وتعيش اليابان تحت وطأة عولمة كونية متسارعة، حولت العالم الى قرية كبيرة تتجاوز كل اشكال الانسجام الداخلي المتوارثة عبر التاريخ، فقد اصبحت الخصوصية او التمايز موضع شك بعد زحف التنوع الذي تعيشه الان المجتمعات البشرية. وباتت هذه المسألة موضوعا بحثيا تدور حوله نقاشات فلسفية واكاديمية وسياسية لا حصر لها.

ان ما حققه الشعب الياباني في نهضته المعاصرة وتجربته التكنولوجية تدعو الشعب العربي وشعوب الشرق الاوسط الاخرى الى التأمل ودراسة هذه التجربة الفريدة لاستنباط

الدروس وفهم اسباب نجاح اليابانيين واخفاق دول اخرى في تجاربها النهضوية. و اذا كان الاحتلال قد شكل عاملا مستقرا للشعب الياباني الذي لم يجرب الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية، بل ان اليابان نفسها كانت دولة استعمارية احتلت اجزاء من دول اسيوية اخرى، فان الشعب الياباني تحدى الاحتلال الامريكي بنفس وسائله التكنولوجية، وتحولت هذه الدولة الاسيوية الى مركز متقدم للتكنولوجيا في اسيا والعالم، منافسا وبجدارة للتكنولوجيا الامريكية.

لقد شكلت التجربة اليابانية للعديد من رواد فكر النهضة والاصلاح نموذجا يخزن الكثير من الدروس والعبر التي ينبغي الاستفادة منها في مسار البحث عن شروط النهضة الحضارية المنشودة عربيا واسلاميا. ونستحضر في النسق التحليلي لهذه التجربة خلفية (مالك بن نبي) الفكرية وتحليله للنموذج النهضوي الياباني. فوفقا لنظريته، فقد ظلت اليابان وفيه لتقافتها ولتقاليدها ولماضيها تتبنى الافكار الغربية المناقضة لقيمها التقليدية. فالفرق شاسع بين تعامل الانسان المسلم مع الغرب، وتعامل الانسان الياباني معه، حيث انه ترك القشور واهتم بالجوهر، فتمكن من استيعاب العلوم الغربية التي تمثل سر شموخ حضارتها دون ان يؤدي به ذلك الى فقدان هويته والسقوط في التبعية والتقليد.

ان التكنولوجيا اليابانية هي التي اعطت وزنا جديرا بالاحترام للشعب الياباني على مستوى العالم. ان العراق بظروفه الحالية المعقدة، وبنخبة السياسية والثقافية والاقتصادية بحاجة الى الاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التحديث والتطور، على الرغم من الاختلاف بين المجتمعين الياباني والعراقي في جوانب كثيرة، والاختلاف بين الشخصيتين اليابانية والعراقية، الى جانب اختلاف الوضع الدولي بين الاربعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين. الا ان هناك تشابها في جوانب كثيرة اخرى. ومهما يكن، فان العراقيين يمكن ان يستفيدوا من التجربة الانسانية اليابانية التي استطاعت ان تحول اليابان من اطلال ممزقة الى جوهرة مضيئة ومثالا للتقدم والتكنولوجيا في شرق اسيا والعالم.

وحول مدى استفادة العراق من التجربة اليابانية الناجحة، يمكن القول ان ذلك ممكن بهدف التطوير الاداري وتحقيق التقدم من خلال:

(١) التشريعات القانونية: اذ انه من دون التشريع القانوني لا يمكن اجراء أي اصلاح اداري

وهذا مرتبط بطبيعة السلطة والفلسفة التي تؤمن بها والبرامج التي تسعى لتطبيقها.

(٢) قبل تطبيق اسس الادارة اليابانية من الضروري تهيئة البيئة اللازمة لذلك ومكافحة

ظاهرة البيروقراطية.

٣) تغيير مناهج التعليم بكل مراحلها واشاعة حب العمل ابتداء من النشأ الصغار ليكون التعليم كما في اليابان امتدادا للأسرة والبيت.

٤) توثيق قنوات الاتصال بين الادارة الحكومية وقادة التغيير في الداخل والخارج للتعرف على التجارب الناجحة او الفاشلة واسباب النجاح والفشل.

٥) نبذ اسلوب المركزية الادارية وما يترتب عليها من اطالة الاجراءات والاعمال وتعميق اللامركزية في الادارة الامريكية، مما يؤثر في الانتاجية والفاعلية في الاداء.

٦) الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات ووسائل الاتصالات على مستوى الدولة.

٧) عقد مؤتمر موسع للخبراء في الادارة والاكاديميين والمهنيين العراقيين مع الجهات الحكومية المسؤولة في الداخل والخارج لمناقشة اصلاح النظام الاداري في العراق بما يحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية وان تكون قراراته ملزمة التطبيق والتنفيذ.

٨) الاهتمام بالموظفين ومعالجة مشاكلهم ومعاناتهم بناء على النظرية (اليابانية) التي تراعي العمل الجماعي والامن الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرار والتاكيد على الجودة.

واستطاعت اليابان بعد سقوط الدكتاتوريات العسكرية ان تبني تجربة ديمقراطية حقيقية، وان تحقق فصلا واضحا بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحول الامبراطور الى رمز للنظام السياسي دون ان يكون له أي تأثير واضح على مجريات السياسة الداخلية والخارجية التي تديرها الوزارة المسؤولة امام السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية.

وعليه، فان شعبا يمتلك حضارة عريقة كالشعب العراقي يمتلك موارد بشرية وخبرات طبيعية كثيرة ومتنوعة، يحتاج الى دراسة معمقة لتجارب الشعوب الرائدة التي تسعى الى الحفاظ على الذات مع الانفتاح الكامل على روح العصر وحضارته وثورته الاعلامية والمعلوماتية، وامانا العديد من تجارب الشعوب التي حققت تقدما في النظم الادارية انعكس على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي كما هو حال اوربا والولايات المتحدة، وفي اسيا استيقظ عملاق كبير هو (الصين الشعبية) التي استطاعت ان تنهض بمؤسساتها الادارية والانمائية لتكون ثالث دولة في العالم من الناحية الانتاجية واستطاعت ان تغمر اسواق العالم بسلعها المنافسة، وفي الشرق العربي برزت عدة دول في هذا المجال ولكن بقدرات محدودة مثل الامارات العربية وقطر والسعودية وفي جنوب اسيا حققت ماليزيا تقدما كبيرا في تطوير انظمتها الادارية.

ووفقا لذلك، فإن هذه التجربة السياسية جديرة بالدراسة والاهتمام من الدول العربية التي ما زال النظام الابوي على مستوى السياسة هو النظام السائد الذي تحاول هذه الانظمة البالية الحفاظ عليه، على الرغم من الضغوط الداخلية من النخب المختلفة في الداخل، والضغوط الخارجية التي تستغل هذه الانظمة لتحقيق مزيد من التبعية السياسية والاقتصادية، بحجة اجبار هذه الانظمة على اعطاء مزيد من الحريات السياسية. والعراق اليوم بحاجة ماسة الى دراسة جادة ومتفاعلة للتجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف استطاعت ان تحقق التجانس الاجتماعي بين ابناء الشعب الياباني لاعادة اعمار بلدهم وتحويله الى قلعة تكنولوجية في شرق اسيا. وفي كل ذلك كان للبيروقراطية اليابانية، والموروثات الكونفو شيوسية ومفهوم الجماعة دور بارز في تحقيق التجربة اليابانية المعاصرة وان دراسة هذه المفاهيم، وعلى نحو ما هي البيروقراطية وروح الجماعة، ذات اهمية كبيرة لتجربة اعادة تشكيل وتاهيل الدولة العراقية المعاصرة.

ولقد تم الاهتمام للتوصل الى اتفاقيات مع شركات يابانية في السنوات الاخيرة الماضية في مجالات النفط والصناعة والنقل. فلقد كانت زيارة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الى طوكيو سنة ٢٠١١ لتعزيز العلاقات مع اليابان كونها من الدول التي دعمت العراق في هذه المرحلة، اذ اسقطت الديون المترتبة على العراق وقدمت قروضا لدعم المشاريع الخدمية. حيث عقد رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) مؤتمرا صحفيا قبل مغادرة العراق متوجها الى اليابان انذاك و أكد "ان زيارتنا الى اليابان تاتي في ظل الجهود التي تبذلها الحكومة وعلى مختلف المستويات من اجل النهوض لعملية البناء والاعمار، منوها بانه "قبل ايام كانت لنا مفاوضات موسعة ومعقدة مع شركات يابانية انتهت الى اتفاقيات سنوقعها في هذه الزيارة" وزاد بالقول " ان الوزراء الذين يرافقون الوفد يحملون معهم اجندات للمشاريع و افاقا سيبحثونها مع نظرائهم من الوزراء والمسؤولين والشركات اليابانية و اشار في وقتها انذاك الى انه "سيتم توقيع اتفاقيات في مجالات النفط والنقل والصناعة ومجالات اخرى وسيكون هناك اتفاق في كيفية تمويل هذه المشاريع مراعاة لظروف العراق المادية والمالية.

وكان من المفترض في وقتها انذاك، توقيع اتفاقية اقتصادية مهمة، ستفتح افاق جديدة من التعاون الشامل بين البلدين، بحسب ما اكده في وقتها السفير الياباني لدى العراق (سوسومو هاسيغاوا)، مبينا ان طوكيو تسعى لتكثيف حضورها في العراق بالمجالات كافة، ووصف السفير الياباني زيارة رئيس الوزراء (السابق) انذاك، بانها مهمة وستفتح صفحة جديدة من التعاون الثنائي، لاسيما في مجالات الاستثمار والصناعة والتجارة والصحة. وكشف (هاسيغاوا)

عن وجود عشرات المشاريع ستنفذها الشركات اليابانية في حال تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية التي قال: (انها تنص على حماية الاستثمارات وتشجيعها وتوسيع التعاون بين البلدين في عدة مجالات، مبينا ان العديد من الشركات تسعى للدخول في السوق العراقية، لاسيما ما يخص قطاعات النفط والغاز و انتاج الطاقة الكهربائية).

وفي حينها اعتبرت الحكومة العراقية الاقبال الذي حصل من الشركات اليابانية وغيرها على العراق "رسالة تطمين كل الشركات والباحثين عن فرص الاستثمار"، موضحا ان دخول الشركات العالمية ومنها النفط يعد مؤشرا على حالة الاستقرار (حسب رايها) ومؤشرا كما يتحدث بهذا الكثير من المعنيين بالاستثمار والاعمار بان البيئة العراقية ستكون افضل بيئة استثمارية للباحثين عن الاستثمار والاعمار.

وعليه، لا بد ان يكون للعرب رؤية استراتيجية في التعامل مع اليابان في القرن الحادي والعشرين. وربما يساعد على تكوين هذه الرؤية وجود مركز عربي للدراسات اليابانية في طوكيو، يساعد صانعي السياسة العرب على فهم ما يجري على الساحة اليابانية، ويدفع في اتجاه تحقيق المصالح المشتركة بين العرب واليابانيين. ويمكن ان يقوم هذا المركز بنشر الدراسات والابحاث التي يعدها الخبراء والمتخصصون في مختلف مجالات الاهتمام المشترك بين العرب واليابانيين، وانشاء قنوات اتصال بين المؤسسات والهيئات العربية العامة في المجالات الثقافية والسياسية والمعلوماتية والمالية والتجارية والصناعية والاقتصادية، وبين مثلتها اليابانية، وتقديم المعلومات الفنية المتخصصة لصانعي القرار في هذه الجهات من اجل دفع التعاون بين الدول العربية واليابان.

